

المؤدّة بقوله وانه ما اخل لدينا منك تنويل بعد قوله ارجوا واقبل ان تدنوا موذتها لان المؤدّة
والتنويل شيان لا يشين واحد ولا يمتنع ان تؤده بفعلها وتمنعه من نواها وان في حصوله

خبر المستدري كني ما نحو جعل جردا على نفي وجعل كذا حالا ذلة الـ شاق
راجحة الحكم وهو التعليل الذي حال في اللفظ شيئا الى ان صنف العامل بالوق
سوغ مقاومة الابدال لكل منها مخرج وقيل اللفظ احسن اللفظ
لان العامل للفظ اذن من العنوي وغيره في التوضيح اول على اخصار
صغير الكان كقولهم ارجوا لظاهر كلام الله تعالى الاضمار في البيت الاول
والتعليق في التابع وليس كذلك بل يجوز في كل الاضمار والتعليق فعلى
الاول التقدير اخله وراية اي الشأن وعلى الثاني كذا في ذلك فالفعل
عامل على التقديرين كما ذكره الاستموي ارجوا وامل كذا امل بعد
الهيئة وضع الميم عطفا على ارجوا وهي بمعنى وجاز الفطري لاختلافها
لغظا وبمثل هذا الفطري يختص بالواو وسكن الواو من تدنو المصروفين كقولهم
اي انه ان اسما باع ولا ياب والضمير في مودتها السعاد وهو فاعل
تدعوا والمؤدّة خلاص العداوة وما اخلان بك الهمزة على الالف وهو
فتحها وهي لغز مباداة اي وما اظن لدينا اي عندك فلو التعليل القطا والواو
هنا الوصل والتماسا على نفي حصوله التنويل مع حيث يفيدها ويفيد
ارضها عنده كما افاده السوطي في لم الغصيدة كذا في آتيت الخ وفيله
السبحه افاؤد الازكرمة ولا القبة والسوءة اللعنة وقوله
اي مثل الادب المكنون اذ يت وملك الشئ بكسر الميم وفتح ما يعوم به كذا في
والشمة بالكسر الخاق وهو لا زيد قائم ولا تخرم واعاد اللام لانها اذا الفيت
وجب تكرا رها ولم يبعدا عنها من الغديين من المملقات بكسر اللام
اعتبر من عدها من المملقات بان جواب القسم لا يحل له من الاعراب ومقتضى كونه
معلقا له بخلاف الاعراب واجيب عن ذلك بان الذي له محل هو مجموع
القسم وجوابه فلا ينافي ان الجواب وحده لا يحل له على ان بعضهم صرح بانها لما
من كونه له محل وليس له محل باعتبارين اسم استفهام لا يحل كونه الاستفهام
لا يجعل فيه ما حمله ما يمكن العامل حرفا نحو من من اخذ وعنه تسأل
لهم بكسر الفين وسكون اللام مصنفا الى عرفان من اضافة الدال الي
المدلول والمعنى للفظ العلم الدال على العرفان والفظ الظن الدال على التهمة
بفتح الصاد ويجوز ان تكون الاضافة بما نيتان اريد بالعلم والظن لفظهما

متبدل خبره الادب وروي
بدل رانته وجدته قوله
قوله له محل اس باعتبار التعليل
وليس له محل باعتبار كونه
جوابا فصح

وقال

وذلك ظاهر وكذا ان اريد المعنى في الثاني للبانة بين الظن والتهمة بخلاف في
الاول لان العلم يكون عرفانا لان المعرفة علم له سم وقد علم ما سبق ان
بقية افعال القلوب قد تنفذ على غير المفعولين وانما خص المضمرة علم وطن
بالتنبيه لانها الاصل اذ غيرها لا ينصب المفعولين الا اذا كان معناها
وايض فغيرها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافها
تقديره لوانا احد بقدرته مستندا وهو وسوخ الاستدلال بقدره خبرها
المجوز عليها اعني لعلها او لتعلق لواحد بها وانما علمها بملزمة بقية الذي
اسم مفعول ولو قال المضمرة لواحد ملزمة لعلها وان وطن تهمة
لذلك على الترتيب بمعنى انهم معنى الازمام جعل ان خص موضع
الظن السبع فتقول ظننت زيدا اي ظننت به فعلا سببا له الجامع
ولربك الرويا اللام حروف جر وراية مجرورها وهو مصنف الى الرويا وانما
تخصيص اي رانها المختصة بزوايا الغوم وما موصول صلته انما معنى
انتمسب في موضع نصب مفعول لايم بمعنى انتمسب وظالمه حال من علم
ولواي متعلق بايم واعلم متعلق بانها وكذلك من قبل والتقدير انتمسب
لداي التي مصدرها الرويا الذي انتمسب لعل متعديا الى مفعولين
من الاحكام حكمته بضم الهمزة نسيمة الحكم بضم الهاء وضم اللام
وسكنت تخفيفا قال في المصباح حكمه بضم الهاء من بابي قتل حله بضم الهاء
وانسكن الثاني تخفيفا واحتمل رايه في منامه رويها فقدت
الى مفعولين ولا يدخل اهلوية الفاعل ولا تعلق خلافا لبعضهم ويقوم
ذلك من الكتم فقدم التعليق ليعلم من قوله طالب مفعولين الا انه
حال من قوله على والاعتدال بالنسب لانه الحكمية ما انتسب لقال حال
كوي على طالب مفعولين صريحين كعلت زيدا قائما ورج لا تطلق وعدم
الافتعال لانه من قوله من قبل لانها حال ثانية من على ايض يعني في حالة
الابتداء ما على الصحيح اه فاض وهو حسن وان لا يعوج عليها الشرح
لانهم جعلوا من قبل مرادا به ما قبل علم العرفانية وقدم هوات المراد
تقبل المفعولين بغير فالشهروركونها مصدر للرجوع عما يقال ليس
في قوله الرويا بضم على ان المراد اذ الرويا فتمسب لداي مطلقا حكمية

قوله له محل اس باعتبار التعليل
وليس له محل باعتبار كونه
جوابا فصح